الدور في محاولات حل الصراع، مثلما حاولت ان تفعل واشنطن دوماً[٤٣]. من جانب آخر، لم تبد موسكو معارضة صريحة للمبادرة الاوروبية تجاه الصراع، أو القضية الفلسطينية. وموسكو تنظر الى الدور الاوروبي بمعيار مزدوج الرؤية. فهي تشجّعه في الحدود التي ترى عندها انه قد يؤدي الى توسيع الشقّة بين دول الجماعة والولايات المتحدة الاميركية، وفي الوقت عينه لا يهدّد المصالح السوفياتية في المنطقة. ويلفت الانتباه التقاء موقف الجماعة الاوروبية والموقف السوفياتي في نقاط عدّة بشأن القضية الفلسطينية. منها، ميلهما الى تأييد نهج التسوية الشاملة التي تتضمن مناصرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير مع الحفاظ على الوجود الاسرائيلي، واعلانهما عن ضرورة مشاركة م.ت.ف. في أي اطار لتسوية القضية الفلسطينية، وكذا تأييدهما لحل القضية في اطار مؤتمر دولي. ومع ذلك، يظل المفهوم السوفياتي للتسوية أقرب من ذلك الاوروبي، في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فموسكو تعترف، صراحة، بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وقد أعطت بعثة المنظمة لديها الصفة الدبلوماسية الكاملة، منذ منتصف السبعينات[٤٤] ومؤخراً اصبحت سفارة؛ كما أنها لا تقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، وتمارس الضغوط من أجل أن تستجيب اسرائيل لارادة المجتمع الدولي بخصوص قضية فلسطين. بصفة عامة، فانه مع وجود فوارق في الاهداف والمنطلقات، يمكن القول ان التقاء الطرفين، الاوروبي والسوفياتي، على بعض النقاط، يمثل اشارة كافية الى عدم الاعتراض السوفياتي الصريح على الدور الاوروبي تجاه القضية، طالما ان هذا الدور لا يعيق المصالح السوفياتية في المنطقة، ولا يستبعد المشاركة السوفياتية في جهود التسوية، وكذا طالما بقي هذا الدور منطلقاً الى قدر من الاستقلال الاوروبي السياسي، والتميّز عن الجانب الاميركي.

العلاقات الاوروبية ـ الاسرائيلية وسياسة التوازن الاوروبية

أظهرت دول الجماعة الاوروبية مراعاتها لجوانب العلاقات مع اسرائيل، في اثناء اقترابها من القضية الفلسطينية، سواء على صعيد البيانات الصادرة عن التعاون السياسي الاوروبي، أو مواقفها في اجتماعات الحوار العربي ـ الاوروبي، أو اسلوبها في التصويت على قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية. ويعود ذلك الى تعدد وجه العلاقات الاوروبية الغربية ـ الاسرائيلية، وعمقها.

ونتيجة لهذا النهج الاوروبي، برز مفهوم «السياسة الاوروبية المتوازنة» تجاه أطراف الصراع في الشرق الاوسط. فاذا ما ظهر خلاف في وجهات النظر بين دول الجماعة واسرائيل، فان ذلك لا يمتد الى ان يشمل الضغط على اسرائيل، أو يمسّ مصالحها[٤٥].

في ما يتعلق بأوجه العلاقات الاسرائيلية بالجماعة الاوروبية، فان لهذه العلاقات الاوروبية ـ الاسرائيلية وجهين: أحدهما ثقافي عاطفي غير تعاقدي، والآخر تعاقدي رسمي، والوجه الأول، غير التعاقدي، مشتق من الصلات الخاصة بين الدول الغربية عموماً واسرائيل، والتي تعود الى طريقة انشاء اسرائيل ذاتها، بمكانها وتاريخها، والطريقة التي تقدم بها ذاتها الى دول الجماعة، على أساس أنها جزء من الغرب الأوروبي، بسكانها، وممارساتها السياسية، «وقيَمها الحضارية»، وهو ما يجب ان ينأى بالجماعة الأوروبية عن اعتبارها احدى الدول النامية (طبقاً لوجهة النظر الاسرائيلية)[٤٦].

ويبدو أن الطلب الاسرائيلي للالتحاق بعضوية الجماعة الاوروبية، فور انشائها، استند الى هذا المنطق[٤٧]، وذلك على الرغم من معرفة القيادة الاسرائيلية بأن هذه العضوية مقصورة على دول غرب اوروبا، بحسب نصّ معاهدة روما. وقد رفض الطلب الاسرائيلي نزولاً عند الضغوط الفرنسية[٤٨]. ومع ذلك، ترجمت دول الجماعة تعاطفها مع اسرائيل، من خلال الاتفاقيات التي أبرمتها معها في